الأمم المتحدة

E/2010/104

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية المستأنفة لعام ٢٠١٠

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في هلسنكي في ٣ و ٤ حزيران/يونيه في موضوع ''اتساق التعاون الإنمائي: تحقيق أعظم أثر في بيئة متغيرة'' (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق المجلس في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) جارمو **فينانن**
الممثل الدائم

210111 210111 10-67029 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في هلسنكي في ٣ و ٤ حزيران/يونيه في موضوع "اتساق التعاون الإنمائي: تحقيق أعظم أثر في بيئة متغيرة"

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – أهداف ندوة هلسنكي الرفيعة المستوى ٥

ثالثا – افتتاح ندوة هلسنكي الرفيعة المستوى: الحاجة إلى تعاون إنمائي أكثر اتساقاً واستدامةً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٥

رابعا – المحافظة على محور التركيز الإنمائي: التحديات المطروحة أمام كفالة اتساق السياسات لأغراض التنمية ٧

ألف – دور البلدان المانحة/الجهات المقدمة للمعونة في تعزيز اتساق السياسات ٧

باء – منظور البلدان المتلقية للمعونة بشأن اتساق السياسات ١١

جيم – العمل معا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا: دور المؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني وإضفاء الطابع اللامركزي على التعاون الإنمائي ١٨

خامسا – الشراكات الخاضعة للمساءلة والقائمة على المساواة في مجال التعاون الإنمائي ٢٠

ألف – إعادة النظر في معادلة المساءلة: المفاوضات ومنتديات الحوار التي تقودها جهات قطرية ٢٢

باء – تعزيز القدرة الوطنية على التنمية ٢٤

جيم – جدول الأعمال الدولي: المساءلة المتبادلة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ٢٧

سادسا – كفالة الاتساق من أجل تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين: تأثير التعاون الإنمائي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ٢٩

ألف – الحاجة للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس من أجل تحسين رسم السياسات القائمة على الأدلة ٣٠

بـاء – وجود دلائل وافية على ما يجب عمله ٣١

جيم – ما هو دور المعونة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين؟ ٣٢

دال – تقييم التأثير والتعلم من الأقران من أجل تسريع وتيرة التقدم ٣٣

سابعا – الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات ٣٥

أولا – مقدمة

١ – كلَّف مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بعقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين من أجل استعراض الاتجاهات السائدة والتقدم المحرز في مجال التعاون الإنمائي الدولي، وتقديم التوجيهات بشأن التدابير العملية وخيارات السياسة العامة في ما يتعلق بكيفية تعزيز اتساق هذا التعاون وفعاليته. وكُلِّف هذا المنتدى أيضاً بتعزيز الاتساق بين الأنشطة الإنمائية لمختلف العناصر الفاعلة في مجال التنمية وتوثيق الصلات المعيارية والتنفيذية على مستوى عمل الأمم المتحدة. والغرض من هذا المنتدى توفير محفل للدول الأعضاء تتبادل فيه خبراتها وهو مفتوح لمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التعاون الإنمائي. وبناء على طلب الجمعية العامة، عُقد المنتدى الأول في نيويورك في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨[(١)].

٢ – وفي عام ٢٠٠٨، رسَّخ المنتدى وضعه كمركز اتصال داخل منظومة الأمم المتحدة ومنتدى رئيسي لإجراء حوار عالمي بشأن السياسات في ما يتعلق بفعالية التعاون الإنمائي الدولي واتساقه. وانعكس هذا الدور وبعض الرسائل الرئيسية من منتدى عام ٢٠٠٨ في الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة لتمويل التنمية المعقود في الدوحة. وبالمثل، أكد منتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة دور منتدى التعاون الإنمائي في الحوار الدولي وفي ما يتعلق بالمساءلة المتبادلة بشأن قضايا المعونة[(٢)].

٣ – وبغية تيسير الحوار في ما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال التعاون الإنمائي في منتدى عام ٢٠١٠ الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، أيدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة تنظيم ندوتين رفيعتي المستوى بإدارة وطنية في الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٠. وعقدت الندوة التحضيرية الأولى في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في فيينا، في إطار الموضوع العام ”التعاون الإنمائي الخاضع للمساءلة والقائم على الشفافية: نحو وضع إطار أكثر شمولاً“[(٣)].

---

(١) يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن منتدى عام ٢٠٠٨ والأعمال التحضيرية له من الموقعين الشبكيين: www.un.org/ecosoc/newfunct/2008dcf.shtml و www.un.org/ecosoc/newfunct/preparations.shtml.

(٢) سلمت الوثيقة الختامية لمؤتمر الدوحة بأهمية إسهام المنتدى في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الدولية وزيادة أثرها الإنمائي. وكلفت أيضاً المنتدى باستعراض سبل أكثر تحديدا وعالمية لتتبع كمية المعونة ونوعيتها وفعاليتها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للآليات القائمة (انظر A/RES/63/239).

(٣) يمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن ندوة فيينا من الموقع الشبكي: www.un.org/ecosoc/newfunct/dcfvienna10.shtml.

ثانيا – أهداف ندوة هلسنكي الرفيعة المستوى

٤ – تمثل هدف ندوة هلسنكي الرفيعة المستوى في تحديد الحلول العملية لتعزيز الاتساق بين مجموعة متنوعة من السياسات التي تؤثر في التنمية، داخل البلدان التي تقدم برامج المعونة والبلدان المستفيدة منها وفي ما بينها.

٥ – وقامت الندوة بتيسير مناقشة صريحة عن اتساق السياسات لأغراض التنمية وبحثت في التحديات المتعددة الأوجه لبناء الاتساق – وتجنب التنافر – في مجموعة السياسات التي تؤثر في التنمية. ومن أبرز محطات الندوة مسألة تبادل الخبرات بشأن الأساليب التي يمكن لمختلف السياسات أن تحدث بواسطتها أثراً هاماً، إيجابياً أم سلبياً، على التنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ومضت الندوة كذلك قدماً في سبيل اتفاق بشأن الحلول العملية لتحسين اتساق السياسات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف الألفية.

٦ – وشكلت الندوة أيضاً مناسبة هامة للقيام بما يلي: (أ) مناقشة الدور البارز والمسؤوليات الهامة للمجتمع المدني والمؤسسات والقطاع الخاص في تعزيز اتساق التنمية والتعاون الإنمائي؛ (ب) تحليل الأثر الإيجابي الذي بوسع الآليات الوطنية للمساءلة المتبادلة أن تحدثه على فعالية تقديم المعونة والشراكات الإنمائية؛ (ج) تعزيز تضافر الجهود بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية الجنسانية عن طريق تقديم معونة أفضل نوعية وأكثر فعالية.

٧ – وحضر الندوة نحو ١٧٠ مشاركاً يمثلون طائفة واسعة من أصحاب المصلحة تشمل كبار الخبراء التقنيين في مجال إدارة المعونة من البلدان التي تقدم برامج المعونة والبلدان التي تستفيد منها، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي الحكومات المحلية والمنظمات الدولية.

ثالثا – افتتاح ندوة هلسنكي الرفيعة المستوى: الحاجة إلى تعاون إنمائي أكثر اتساقاً واستدامةً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨ – دعا بافو فيرينن، الوزير الفنلندي للتجارة الخارجية والتنمية، في ملاحظاته الاستهلالية، جميع العناصر الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي إلى إرساء السياسات الإنمائية على مبادئ التنمية المستدامة الواسعة النطاق. وشدَّد على أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة له أهمية حاسمة في الدفع بالتنمية قدماً وعلى أن النمو الاقتصادي الشامل للجميع يجب أن يعزز البرامج الوطنية الفعالة للتخفيف من حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون البرامج الإنمائية مملوكة ومدفوعة وطنياً.

٩ - وقال الوزير فيرينن إن منتدى التعاون الإنمائي هو محفل رسمي وعالمي يشارك فيه أصحاب المصلحة في مناقشة أكثر المشاكل العالمية إلحاحاً في مجال التعاون الإنمائي. وأشار إلى ضرورة التنسيق والتعاون على نحو أفضل والسعي للتوصل إلى تقارب أفضل بين جميع السياسات الإنمائية. ودعا الوزير المساهمين من بلدان الجنوب إلى تقديم المزيد من المعونة على شكل هبات وتوفير المزيد من الفرص لوصول أقل البلدان نمواً إلى أسواقهم المحلية.

١٠ - وأكد حميدون علي، رئيس المجلس، على أهمية تعددية الأطراف والتضامن الدولي وضرورة تعزيز التعاون الإنمائي الدولي في هذه الفترة الحرجة، التي لا تزال فيها بوادر التعافي الاقتصادي خجولة. ولا يتعين أن تتحقق الأهداف الدولية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب بل أن يكون التعافي مستداماً أيضاً وأن يجري تقاسم منافعه بقدر أكبر من المساواة. ولتعظيم أثر الجهود الإنمائية المبذولة، لا بد من ضمان الاتساق والتكامل لدى جميع العناصر الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي. ويتعين أيضاً أن تقوم السياسات الوطنية التي تؤثر في التنمية على المزيد من الدعم المتبادل. وشدد السيد علي، في الوقت نفسه، على ضرورة إقامة المزيد من الشراكات المتكافئة، على أساس الثقة والشفافية بين جميع العناصر الفاعلة، مع ضرورة قيام مقدمي التعاون الإنمائي ببذل المزيد من الجهود.

١١ - وقال السيد شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إن اتساق السياسات بين البلدان وداخلها يشكل تحدياً مركزياً لكفالة تحقيق نتائج أفضل في مجال المعونة. ورحب بزيادة التزامات المانحين بجدول أعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي بشأن اتساق السياسات لأغراض التنمية، وشدد على ضرورة مواءمة السياسات مع الأولويات الوطنية على نحو أفضل وكذلك التعاون بشكل أوثق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

١٢ - ويطرح العدد المتزايد للجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية بعض التحديات أمام التعاون الإنمائي الدولي. ويتعين أن تتعزز الشراكات بين الجهات الحكومية وغير الحكومية المقدمة للمساعدة لتحسين اتساق الهيكل العام للتعاون الإنمائي والحد من ازدواجية الجهود التي تبذلها مختلف العناصر الفاعلة. ومن ناحية أخرى، من المهم كفالة استفادة المرأة والرجل من تقديم المعونة على قدم المساواة. ودعا السيد شا المشاركين إلى تبادل الخبرات بشأن كيفية إدماج استراتيجيات تمكين المرأة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي عمليات التحليل الاقتصادي الكلي والميزنة وإعداد التقارير المراعية للاعتبارات الجنسانية.

١٣ - وتكلّمت السيدة إنغريد سريناث، الأمينة العامة للتحالف العالمي من أجل إشراك المواطنين، باسم منظمات المجتمع المدني الممثلة في الندوة، فأشارت إلى أن انفتاح عملية منتدى التعاون الإنمائي على أصحاب المصلحة المتعددين هو انفتاح ملحوظ. ويلاحظ هذا الانفتاح أكثر في الوقت الذي تبرز فيه أوجه تفاوت هيكلي مجحف، وفي الوقت الذي تستبعد الفئات الفقيرة والضعيفة والعديد من الدول الأعضاء من العمليات العالمية لاتخاذ القرارات. ولا تزال تسود وجهة نظر تصوِّر الفقراء على أنهم مواطنون لديهم مطالب، أو مستهلكون يفتقرون إلى المال، أو مصدر للمشاكل، أو مجرمون. وفي الوقت نفسه، تعاني منظمات المجتمع المدني من تضاؤل مواردها وتواجه المزيد من القيود على الرغم من زيادة الطلب على خدماتها. وفي ضوء المؤتمرات العالمية القادمة، حثت السيدة سريناث على تعجيل وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، والسعي إلى إصلاح المؤسسات على الصعيد العالمي، وكفالة حصول الناس العاديين على ردود صادقة ومتواضعة وجريئة في نفس الوقت عن أسئلتهم.

رابعا - المحافظة على محور التركيز الإنمائي: التحديات المطروحة أمام كفالة اتساق السياسات لأغراض التنمية

ألف - دور البلدان المانحة/الجهات المقدمة للمعونة في تعزيز اتساق السياسات

تعزيز اتساق السياسات

١٤ - تتمتع السياسات غير المعتمدة على المعونة بإمكانيات هائلة (مستثمرة على نحو ناقص) للمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥ - وينظر إلى اتساق السياسات لأغراض التنمية بصورة متزايدة على أنه السبيل إلى تعاون إنمائي حديث، وجزء من البحث عن نهج كلي لتحقيق التنمية واتساق السياسات العالمية. وقد أضفت البيئة العالمية المتغيرة نتيجة للأزمات، والترابط المتزايد، والمنافع العامة العالمية، وإنشاء مجموعة العشرين، زخماً قوياً على اتساق السياسات لأغراض التنمية.

١٦ - ولا تشكل مسألة السياسات البعيدة المدى رؤية جديدة، ولكن تجسيدها منهجيا في سياسات ستستهدف التنمية تطور في السنوات الخمس إلى العشر الأخيرة؛ فقد وافق الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥ على الدفع قدماً بإطار جديد لاتساق السياسات لأغراض التنمية يقوم على خمسة مواضيع. وعلى سبيل المثال، خُفضت المعونات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو على صعيد الاتحاد الأوروبي، وجرى الإقرار بالصلة القائمة بين الأمن والتنمية. وجرى

كذلك الإقرار بالصلة القائمة بين الدفاع والدبلوماسية والديمقراطية لا سيما في حالة البلدان ذات الأوضاع الخاصة. وأحرز بعض التقدم إنما ليس بالقدر الكافي.

١٧ - ويعد اتساق السياسات قضية سياسية بامتياز، وهو أمر يتعلق بالخيارات السياسية. وتكتسي الأولوية الممنوحة للتنمية أهمية حاسمة. وقد ذُكر أن الوزن السياسي والوعي العام والضغوط الخارجية والسلطة المالية أكثر أهمية من الهياكل الرسمية.

١٨ - غير أن ثمة حاجة إلى وضع آليات معينة. ويمكن للإطار العام الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تسهم في ذلك، ولكن يتعين تكييف الآليات لتوافق احتياجات البلدان. ونظراً إلى أهمية السياق السياسي، فستختلف كل عملية باختلاف البلد. وستكتسب المسائل الداخلية عموماً وزناً أكبر وتؤدي في أغلب الأحيان إلى إهمال الالتزامات الخارجية. ولا بد من تفادي حدوث ذلك.

١٩ - وقام الاتحاد الأوروبي بإنشاء وحدة لاتساق السياسات إلى جانب إعداد تقرير نصف سنوي عن اتساق السياسات. ووضع الاتحاد أيضاً خطة عمل في هذا المجال. وأنشئت كذلك وحدة خاصة لاتساق السياسات في هولندا.

٢٠ - ومن الصعب وضع اتساق السياسات موضع التنفيذ. ولحيز السياسات والقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أهمية أساسية في تشجيع اتساق السياسات لا سيما في البلدان المتلقية.

٢١ - ومن الضروري أيضاً إنشاء التزامات على الصعيد العالمي باعتبارها الهدف الأخير لاتساق السياسات والتقيد بها. وتبقى أوجه خلل قائمة بين الأركان الثلاثة للتنمية المستدامة، مع استقطاب الركن الاقتصادي أكبر قدر من الاهتمام. ومن الأهمية بمكان رصد عملية وضع القواعد المتعددة الأطراف والهدف ٨ من الهداف الإنمائية، وللأمم المتحدة دور أساسي يتعين عليها أن تضطلع به في هذا المجال. ويتعين أيضاً تسليط الضوء على النتائج والتأثير من خلال إجراء الأبحاث والتحليلات المستندة إلى الأدلة ووضع المؤشرات وتعزيز المساءلة.

٢٢ - وينبغي أن تركز البلدان المانحة/المقدمة للمعونة على سياسات إنمائية ذات مدى أبعد وأن تقيم الصلة بالبلدان النامية على المستوى المحلي والوطني. ويتعين أن تكون السياسات الوطنية جزءاً من السياسات العالمية.

٢٣ - وتكتسي المعونة أهمية حاسمة أيضاً باعتبارها مكمِّلة لاتساق السياسات. ولا يشكل اتساق السياسات لأغراض التنمية بديلاً عن المعونة.

أنظمة السياسات الدولية ، وعدم الاتساق، وتأثيرها على التنمية

التجارة/المالية/تخفيف عبء الديون

٢٤ - يشوب مجال التجارة الدولية والسياسات التجارية بعض التناقضات. وغالباً ما لا تكون التجارة الحرة حرة كما تدل على ذلك التعريفات الجمركية وإعانات التصدير والدعم المحلي ومجموعة من التدابير غير الجمركية وغيرها من القيود. وليست هذه التناقضات مواتية حالياً للتنمية وينبغي إلغاء استمرارها.

٢٥ - وأصبحت المكاسب المتأتية من تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من التدابير التجارية أقل أهمية لدى مقارنتها بالمخاطر الناجمة عن حركات أسعار الصرف والتدفقات المالية المضاربة. ويمكن للتقلبات في أسعار الصرف بين البلدان أن تؤثر بشدة في القدرة التنافسية لصادراتها؛ ويمكن أن تؤثر تدفقات ''أموال المضاربة'' أيضاً في أسعار الصرف.

٢٦ - وتحدث ''مراجحة عائدات القروض'' - أي الاستفادة من التفاوتات في معدلات الفائدة بين البلدان - أثرا يزعزع استقرار البلدان المتلقية، نظراً إلى أنها ترغمها على رفع قيمة عملتها وتزيد من الضغوط التضخمية الواقعة عليها. فيضطر البلد بالتالي إلى تخزين احتياطيات كبيرة كضمانة لتحول مباغت في اتجاه دخول رؤوس الأموال، كما حدث في آسيا عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨.

٢٧ - والمعونة لصالح التجارة هي من وسائل زيادة الإيرادات. وينبغي أن تستهدف هذه المعونة التنمية بوضوح. وقد ذُكر أنه ينبغي أن يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هذه المعونة على الصعيد الدولي.

٢٨ - وثمة حاجة إلى زيادة مراقبة وإدارة أسعار الصرف بين البلدان لتجنب التخفيضات التنافسية في قيمة العملات والتدفقات المضاربة. وسوف يعكس اتفاق من هذا القبيل نوع النظام اللاتمييزي القائم على أساس القواعد المتبع فيما يتعلق بالتجارة ويوفر الاتساق بين النظامين التجاري والمالي بحيث يكف الجانب المالي عن تقويض الجانب التجاري.

٢٩ - وينبغي تعزيز الاتساق بين المعونة والتدفقات المالية الأخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز نظم الضرائب ومعالجة الانحراف الحاصل في توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (التي ينبغي أن تُوجَّه نحو أكثر البلدان اعتماداً على المعونة).

٣٠ - وبغية تعزيز الاتساق بين المعونة والتدفقات المالية الأخرى، من المفيد أن تنشر البلدان تقديرات لتكاليف أوجه عدم الاتساق المتصلة بسوء الخيارات في مجال السياسات والفجوات التشريعية، من قبيل هروب رؤوس الأموال واعتمادات وإعانات التصدير غير المنصفة.

٣١ - ويتعين أيضا مساعدة البلدان المثقلة بالديون فيما يتعلق بسداد ما عليها من مدفوعات وبمتطلبات الاقتراض، حتى لا تضيع المعونة في خدمة الدين. وقد أشير في هذا الصدد إلى أنه ينبغي إنشاء آلية متعددة الأطراف لتسوية الديون. فمن شأن تلك الآلية تحسين الاتساق بين الجهات الدائنة والجهات المدينة وزيادة كفاءة إنفاق المعونة وتخفيف أعباء الديون. وأثناء الأزمة المالية والاقتصادية، أعيد توزيع الدين من القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن الأثرياء إلى الفقراء حتى تحول العجز من القطاع الخاص إلى القطاع العام. وفي المقابل، استخدمت الضرائب العامة لإنقاذ المؤسسات الخاصة التي أقدمت على المخاطرة. وقيل إن أزمة الدين السيادي التي شهدتها عدة بلدان تمثل جزئيا بالتالي انتقال جزء كبير من الثروة من الفقراء إلى الأثرياء.

٣٢ - وساد شعور بأن ذلك ستكون له انعكاسات على الاقتصاد السياسي المرتبط بالمعونة في البلدان المانحة. فميزانيات المعونة يموِّلها نظام ضريبي يؤثر بصورة متزايدة وكبيرة جدا على دافعي الضرائب من ذوي الدخول المنخفضة ومن المنتمين إلى الطبقة الوسطى الذين لا يستطيعون تجنب دفع الضرائب. وتشير بحوث أجرتها الأمم المتحدة إلى أن ميزانيات المعونة تتراجع عقب وقوع أزمة اقتصادية، ولكن قد تزداد الدعوات لخفض ميزانيات المعونة إذا اعتُبر أن المعونة الخارجية والتنمية ليست مشروعة، أي إذا اعتقدت الحكومات أن هذه المعونة يُنظر إليها باعتبار أنها تدعم الفقراء في البلدان الأخرى وليس في بلدانها هي. وقيل إن الوقت قد حان لإغلاق الملاذات الضريبية وإنهاء أي استغلال لامتيازات الثروة. ويتعين القيام بذلك بطريقة متسقة تفاديا للمراجحة التي يمكن أن تحدث بين الولايات الضريبية، وقد أعدت الأمم المتحدة مقترحات في هذا الخصوص.

٣٣ - ويشارك عدد من المؤسسات والمبادرات في الحوكمة الاقتصادية الدولية، وفي المناقشات المعنية بإصلاح القطاع المالي والاقتصاد العالمي، مثل الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز ومجموعة العشرين المنشأة مؤخرا. إلا أنه توجد ضرورة لضمان الاتساق بين هذه المؤسسات وولاياتها ووظائفها وسياساتها.

٣٤ - ويتعين تعزيز صندوق النقد الدولي وإصلاحه في مجالات محددة، أبرزها وظائفه في مجال الرقابة والسياسة النقدية. إلا أن الإصلاح ينبغي أن يشمل إدخال تغييرات على إدارة المؤسسة بحيث يكون هناك وضوح أكبر في تمثيلها لأعضائها وتنوع الرأي بينهم. وقد تركز

الإصلاح في الماضي على مجموعة واحدة من البلدان (مثل البلدان ذات العجز) دون إيلاء اهتمام مماثل بمجموعة أخرى من البلدان التي تثير إشكاليات (مثل البلدان ذات الفائض). وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ينأى الصندوق بنفسه عن العمل الإنمائي ويركز على ولايته الأساسية.

٣٥ - وتولت مجموعة العشرين منذ نشأتها في العام الماضي زمام إصلاح القطاع المالي على الصعيد الدولي، غير أنها لم تتحرك بالسرعة الكافية لإحداث تغيرات مهمة. فلا المجموعة ولا مؤسستا بريتون وودز بشكلها الحالي تستطيع ادعاء نفس الشرعية التي لدى الأمم المتحدة حيث تمثل كل بلدان العالم تقريبا وطائفة أوسع بكثير من الآراء والأفكار. وقيل إن جهود الإصلاح ستكون أكثر اتساقا إذا تم تقصيها في الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة، الذي اقترح بالفعل عددا كبيرا من خيارات الإصلاح المالي والاقتصادي.

الحاجة إلى مبادرات إقليمية

٣٦ - إضافة إلى الحاجة إلى الاتساق بين المستويين الوطني والدولي، وبين الجهات المانحة والجهات المستفيدة، توجد حاجة متنامية إلى الاتساق على المستوى الإقليمي. ففي التجارة، يمكن أن يؤدي تكاثر اتفاقات التجارة الإقليمية ونظم التصدير إلى إرباك الأعمال التجارية. ويمكن أيضا أن يؤدي التفاوض الثنائي بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والذي قد يتضمن مجالات تتعلق بما يسمى ''الأحكام الإضافية للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية''، إلى التداخل مع الالتزامات الأخرى أو تقويض جهود التنمية.

٣٧ - غير أن البدائل الإقليمية للمبادرات المتعددة الأطراف تمثل خيارا منطقيا للكثير من البلدان النامية ويمكن أن تعود عليها بالمنافع. إلا أنه يتعين إحكام الرصد لضمان الاتساق مع المستوى الدولي وتحقيق التوازن بين إمكانية النفاذ إلى الأسواق من ناحية، والتدابير والسياسات الرامية إلى تنمية قدرات البلدان حتى تستفيد من هذه الأسواق الجديدة، من ناحية أخرى.

باء - منظور البلدان المتلقية للمعونة بشأن اتساق السياسات

أهمية ملكية استراتيجيات التنمية الوطنية

٣٨ - إحدى السمات الرئيسية لإعلان باريس بشأن فعالية المعونات تتمثل في مفهوم الملكية. ويؤكد هذا المفهوم أنه بمجرد أن يتحقق عنصر الملكية، يمكن أن تتحقق تباعا عناصر التنسيق والمواءمة وإدارة النتائج والمساءلة. ويتعين أن يتولى كل بلد تحديد مساره الخاص به،

وتقييم التحديات التي يواجهها، وتحديد أولوياته فيما يتعلق بأفضل الإجراءات التي يمكن أن تكفل له تحقيق أولويات التنمية لديه. ولا سبيل أمام البلد المتلقي للمعونة لضمان فعاليتها إلا بتقدير أبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية حق قدرها. ولا مجال للمبالغة في التأكيد على أهمية امتلاك البلدان لاستراتيجية وطنية للحد من الفقر خاصة بها. أما البلدان المانحة فإنها مسؤولة من جانبها عن اعتماد هذا المفهوم واحترامه وتنسيق مواقفها على أساسه، حتى تكفل أن تكون المشاريع والبرامج والمساعدة التي تقدمها انعكاسا لأولويات التنمية لدى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج. وفي بعض الحالات، لا تتوافر لهذه الحكومات القدرة الكافية للقيام بدور قيادي قوي لسياساتها الإنمائية الخاصة بها، ولا تعمل بالقدر الكافي مع برلماناتها ومواطنيها في صياغة تلك السياسات. ففي هذه الحالة، يتعين أن يقوم الشركاء الإنمائيين/مقدمو المعونة الإنمائية بدعم هذه البلدان باحترام أولوياتها، والاستثمار في مواردها البشرية ومؤسسات بناء القدرات لديها، وزيادة الاستفادة من نظمها لإيصال المعونة، وزيادة إمكانية التنبؤ بتدفقات المعونة.

٣٩ - وفي حالة بلدان مرحلة ما بعد النزاع والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، على وجه الخصوص، يثبت في حالات كثيرة أن قدرة الحكومات على تولي الملكية، أي تحديد سبل جعل المعونة أشد فاعلية، وطريقة تخصيصها، وطريقة حصر الأوجه المخصصة لها تمثل عقبة لا سبيل لاجتيازها. إلا أن تحولا ديناميكيا يبدو الآن واضحا. فعلى سبيل المثال، تقر مبادئ العمل الدولي السليم في الدول والأوضاع الهشة، التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوجود احتياجات خاصة وفردية لدى البلدان الهشة.

٤٠ - ويجب أن تتسم المعونة كذلك بقابلية التحوير، والمرونة، بل والقدرة على استيعاب بيئات يمكن أن تتغير بشيء من الفجائية إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ. وتتحمل الحكومات الوطنية بالمثل مسؤولية توفير قيادة جيدة وفتح خطوط الاتصال وتحديد احتياجاتها قبل أن تؤدي إلى مزيد من الهشاشة. وذلك تحديدا هو السياق الذي يمكن فيه للبلدان المستفيدة من البرامج وشركائها تلبية احتياجات البلد الفورية وفي الوقت نفسه إعداد خطط متوسطة إلى طويلة الأجل للحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات.

٤١ - ويمكن أن يكون مستوى اتساق السياسات في تيمور - ليشتي (انظر الإطار ١ أدناه) نموذجا لسائر البلدان ذات الأوضاع الخاصة في مختلف أنحاء العالم. وللمساعدة على معالجة هذه المسائل وغيرها، اجتمعت تيمور - ليشتي مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وعدد من البلدان الأخرى ذات الأوضاع الخاصة لإنشاء مجموعة الدول الهشة السبع. وتعتزم هذه

المجموعة أن تجمع في صلبها بلدان مرحلة ما بعد النزاع والبلدان ذات الأوضاع الخاصة الملتزمة بتحقيق تنمية بعيدة الأجل ومستدامة من خلال المبادئ المشتركة لبناء السلام وبناء الدول، كما تعتزم التأثير على إصلاح الجهات المانحة. وتهدف المجموعة أيضا إلى المساهمة في السياسة العالمية، والتأثير على الإصلاحات بإقامة حوار دولي، وخصوصا في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر القمة المعني باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والمنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة المقرر عقده في جمهورية كوريا في عام ٢٠١١.

الإطار ١

الملكية الوطنية عنصر أساسي: حالة تيمور – ليشتي

وضعت تيمور – ليشتي آليات لتنفيذ جهودها وتنسيقها، على نحو جعلت فيه شركاءها في التنمية جزءا من هيكل التخطيط الوطني للبلد. وبدأت هذه العملية بوضع عملية الأولويات الوطنية واستخدام تلك الأولويات لتوجيه البلد في وضع تشريعات جديدة، وسياسات اجتماعية ومالية قوية، وخطط عمل سنوية استراتيجية موجهة لتحقيق الأهداف الوطنية. وأخذت الأولويات الوطنية في تيمور ليشتي تتغير من عام إلى آخر. ففي البداية، أتاحت هذه الأولويات للحكومة تحديد المسائل قصيرة الأجل التي تهدد أمنها القومي ومن ثم حلها. فأعيد توطين حوالي ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ داخلي في أقل من سنتين، وتم حل التهديدات الأمنية دون اللجوء لمزيد من العنف، وجرى دفع أول معاشات تقاعدية للمسنين وقدامى المحاربين والمعوقين. وزاد كذلك تنفيذ الميزانية بمقدار ثلاثة أضعاف، واستطاعت تيمور – ليشتي حتى في خضم الأزمة المالية العالمية أن تحقق معدلات نمو لم تقل في متوسطها عن ١٠ في المائة لمدة ثلاث سنوات.

أما الآن فقد تحول البلد في تركيزه إلى الأولويات بعيدة الأجل في مجالات مثل الصحة والتعليم والأمن الغذائي والعدالة والتوازن الإقليمي. ووفر إطار الأولويات الوطنية اتساقا متكاملا في كل من السياسات والبرمجة. وتم تبسيط إدارة المعونة في تيمور – ليشتي لتقتصر على مديرية تابعة لوزارة المالية هي مديرية فعالية المعونات. وأنشئت أفرقة عاملة ضمن إطار عملية الأولويات الوطنية لتوفير الأساس لمواءمة البرامج. وتتيح الاجتماعات الفصلية لشركاء التنمية فرصة المناقشة وتبادل المعلومات بشأن مختلف البرامج والمبادرات وقياس التقدم المحرز فيها.

وقد ثبت اليوم أن عملية الأولويات الوطنية كانت نقطة انطلاق ناجحة لحوار سياسات أكثر كفاءة وفعالية بين الحكومة وشركاء التنمية. وتدل على هذا النجاح الدقة التي أصبحت تبلغ بها بيانات التمويل الوارد من الجهات المانحة في الميزانية السنوية، والتي يرجع الفضل فيها إلى تعزيز التنسيق والملكية، وهو ما يزيد من إمكانية خضوع المعونة للمساءلة، ومن إمكانية قياسها، وكذلك شفافيتها.

تجارب تحقيق الاتساق في إطار السياسات الوطنية/استراتيجيات التنمية الوطنية والاستخدام المتسق للمعونات والتدفقات من غير المعونات (منظور البلدان المستفيدة لنهج "الحكومة بأسرها")

٤٢ - يجب أن يقوم كل بلد بتطبيق الجدول الزمني الخاص به نظرا لتفرد التحديات التي يتعين عليه أن يواجهها. وذلك هو التحدي العالمي المتأصل في فعالية المعونات. وفي حالة عدد كبير من البلدان النامية، يمكن أن يكون وضع استراتيجية تنمية وطنية جيدة التصميم تحديا في حد ذاته لأسباب كثيرة، أحدها على سبيل المثال عدم وجود مساحة تصرف على مستوى السياسات:

(أ) **سياسات الاقتصاد الكلي**: يمكن أن تقوم البلدان، في سعيها لتعبئة الموارد من أجل الاستثمار المنتج، باستعراض عدد من التدفقات المالية، غير أنه يجب عليها تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة وأن يتاح لها وضع هذه السياسات من أجل تعظيم منافع هذه التدفقات. ويمكن أن تؤدي زيادة التيسير في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية إلى خلق عجز في الميزانية، وإن كان ذلك ليس بالضرورة أمرا سيئا في ظل أوضاع النمو وتوليد فرص العمل، أو لتجنب حدوث ركود، كما حدث في عام ٢٠٠٩؛

(ب) **السياسات الصناعية**: تشير تجربة شرق آسيا بوضوح إلى أن استخدام السياسات الصناعية بشكل انتقائي لتغذية الصناعات الاستراتيجية وحمايتها أمر أساسي لتنويع الصناعة وبناء قدرة تنافسية. ومثلما هو الحال بالنسبة لتنمية الاقتصادات المتقدمة، ينبغي تكميل السياسات الصناعية عن طريق الاستخدام الانتقائي للسياسة التجارية، مثل التعريفات الجمركية واتفاقات التجارة الإقليمية، إلى أن تتوافر للصناعات قدرة كافية للمنافسة على الصعيد الدولي؛

(ج) **السياسات المعنية بأسواق العمل والسياسات الاجتماعية**: أفضل وسيلة لإدامة الحد من الفقر والحفاظ على التنمية هي تهيئة فرص العمل وزيادة الأجور. وتؤدي كذلك جهود إعادة التوزيع من خلال النظم الضريبية أو السياسات المعنية بأسواق العمل إلى

كفالة قدر أكبر من المساواة بين الدخول، وهو أمر وثيق الصلة بالنمو، ووسيلة سريعة وسهلة للحد من الفقر. وكان الشعور السائد هو أن تركيز الثروة في أيدي قلة من الأشخاص يضع أمام التنمية مشكلتين مباشرتين. الأولى هي أن هذه القلة قد لا تكون قادرة على إنفاق التدفقات المالية الزائدة أو استثمارها أو راغبة في ذلك؛ والأخرى هي أنه بافتراض أن مباشرة العمل الحر نشاط موزع بصورة متساوية بين السكان – رجالا ونساء – فإن تركيز الثروة في أحد طرفي طيف الدخل، وفي أيادي الرجال بوجه عام، يمكن من الناحية النظرية أن يكبح المواهب والابتكارات الاقتصادية الديناميكية فتضيع مساهمتها في عملية التنمية. ومن ثم، ينبغي أن يكون تحقيق المساواة بين الدخول أحد الأهداف الأولية ليس فقط لاستراتيجية الحد من الفقر، وإنما لاستراتيجية التنمية أيضا. ويمكن أن تستفيد عملية التنمية أيضا من نظم الحماية الاجتماعية نظرا لأنها توفر الأمن الاقتصادي والبشري، وفوق ذلك تحرر المدخرات التي تستخدم في عدد كبير من البلدان كشكل من أشكال الأمن الذاتي. وعلى سبيل المثال، زادت معدلات الادخار في الصين كنسبة من الدخول من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠.

٤٣ – وعلاوة على ذلك، يتعين أن تكون العملية التي تسبق صياغة استراتيجية تنمية وطنية متسقة عملية تشاركية، تضم البرلمانيين والمجتمع المدني، وتأخذ في اعتبارها الاتجاهات العامة والممارسات في سياق الهيكل الدولي للمعونة. ويجب أيضا أن تعالج النهج التي تعتمدها الحكومة في إدارة علاقاتها مع مختلف شركائها في التنمية وطرائق التمويل والترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة المعونات وتنسيقها. ويتعين دمج المسائل المتعلقة بمرحلة ”ما وراء المعونة“ في استراتيجية التنمية الوطنية نفسها، مع إجراء مناقشات حول طرق تأثيرها في الهيكل الدولي للمعونة أو تأثرها به. وفي أغلب البلدان النامية، تشمل أهم هذه المسائل التجارة والتكنولوجيا وتغير المناخ والزراعة والهجرة والتحويلات.

دور البلدان المانحة/الجهات المقدمة للمساعدة عند تقديم المعونة

٤٤ – يشمل هذا الدور ما يلي:

(أ) **الحد من التعقيد وتكاليف المعاملات في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية** – يقدم المانحون/الشركاء في التنمية الدعم حاليا عبر قنوات عددها أكثر مما ينبغي وبطرق شديدة التجزؤ. وتواجه البلدان المتلقية مهمة معقدة تتمثل في التعامل مع كثير من الاتفاقات الثنائية بالإضافة إلى الاتفاقات المتعددة الأطراف، الأمر الذي يكبدها تكاليف باهظة فيما يتصل بالمعاملات. فعلى سبيل المثال، يوجد أكثر من ٤٠ من الشركاء في التنمية في

أوغندا (انظر، الإطار ٢ أدناه)، ٣٠ منهم يقدمون ما نسبته ١٠ في المائة فقط من التدفقات الإجمالية للمعونة؛

(ب) **زيادة المرونة في مستويات المعونة وإمكانية التنبؤ بها** – لقد زادت مستويات المعونة في كثير من الأحيان على مر الزمن، ولكنها ظلت غير قابلة للتنبؤ بها وشديدة التقلب. ومن المهم إبداء المرونة اللازمة للاعتراف بالتغيرات في الأولويات؛

(ج) **احترام نظم البلد وهياكله القائمة** – تعتمد القرارات المتعلقة بمستويات المعونة في نهاية المطاف على ما يتخذه فرادى المانحين من قرارات وليس على التزام مشترك، على الرغم من أن ثمة حالات شهدت تقدما فيما يتعلق بتقديم الدعم للميزانيات في سياق إطار عمل مشترك. وتُقدم حصة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية ''خارج الميزانية''، أي أنها تُقدم في إطار خارج عن ميزانية الحكومة و/أو بطرق لا تستعين بالنظم الحكومية، بل تنشئ هياكل موازية يصعب تنسيقها وتقييمها؛

(د) **ضمان تحقيق المزيد من الاتساق وتقديم التزامات طويلة الأجل** – قد أدى التبديل المستمر والسريع للموظفين وضعف نظم السجلات في أحيان كثيرة داخل أوساط المانحين، إلى طمس الذاكرة المؤسسية فيما يتعلق بأسس مبادئ الشراكات وصلاتها بغيرها من الالتزامات. وسيكون من المفيد للغاية أن تتعهد البلدان والوكالات المانحة بالتزامات منتظمة أطول أجلا بدلا عن تقديم دعم من النوع القصير الأجل.

الإطار ٢

الخبرة المكتسبة في ضمان الاستخدام المتسق للمعونة وغيرها من أوجه التمويل الإنمائي والممارسات الجيدة في تنسيق السياسات الإنمائية والوطنية من أجل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية: حالة أوغندا

في أوغندا، جرى في عام ٢٠٠٣، إدراج مبادئ الحكومة التوجيهية بشأن إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية في مبادئ الشراكة المتعلقة بخطة عمل القضاء على الفقر، المتفق عليها بين حكومة أوغندا وشركائها في التنمية، وقد استندت هذه المبادئ إلى سلسلة طويلة من الحلول المحلية الرامية إلى النهوض بفعالية المعونة. وترجع المبادئ المذكورة إلى ما قبل عام ١٩٩٧، حينما كانت أوغندا تسعى لوضع استراتيجية القضاء على الفقر، ولكنها تتسق بشكل كبير مع مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ ومع برنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨.

وقد عززت الحكومة آليتها الوطنية للتنسيق، التي وضعها مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٣، تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء، من أجل التشاور مع الفريق المحلي للشركاء في التنمية بشأن تنفيذ الاستراتيجيات، واستعراض المساعدة المقدمة من الشركاء في التنمية، واستعراض الجهود المبذولة لتحسين فعالية المعونة. ويجري تنسيق السياسات الوطنية من خلال هياكل للحوكمة صادر بها تكليف من مجلس الوزراء مع اللجان المعنية بالسياسات والشؤون التقنية، بدءاً من مستوى مجلس الوزراء ونزولا إلى مستويات الموظفين التقنيين الأدنى في سلم الإدارة. وعلى الرغم من الموافقة على آلية تنسيق السياسات قبل سنوات قليلة من عام ٢٠١٠، فقد أُعيد تصميمها وتنظيمها لتولي قيادة عملية تنسيق جميع المسائل المتعلقة بالسياسات الاستراتيجية، بما فيها تلك المتصلة بفعالية المعونة وكفاءتها.

وقد أدركت أوغندا ضرورة إيجاد قناة واحدة للتفاعلات بين الحكومة والشركاء في التنمية. وفي هذا الصدد، تنظر حكومة أوغندا حاليا في كيفية المشاركة في المسائل المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من خلال فريقها المحلي للشركاء في التنمية في المقام الأول. وسيتطلب هذا من جميع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية لأوغندا، بمن فيهم الشركاء غير التقليديين في التنمية، الانضمام إلى الفريق المحلي للشركاء في التنمية والمشاركة الفعالة فيه والعمل تحت مظلته. وفي سبيل ترسيخ مبدأ المساءلة المتبادلة، يجب أن تتناول اتفاقات الشراكة المتعلقة بالمعونة التزامات جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة، والشركاء في التنمية، والبرلمان ومنظمات المجتمع المدني. ويفتقر نظام إدارة المعونة في أوغندا إلى هذه العلاقة إلى حد كبير. ويجب على الحكومات والشركاء في التنمية إيلاء الاعتبار للآليات

التنفيذية للمساءلة المتبادلة التي ثبت نجاحها في بلدان أخرى، مثل أُطر تقييم أداء الشركاء في التنمية والرصد المستقل من قبل فريق للخبراء ذي مقر محلي.

جيم – العمل معا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا: دور المؤسسات، ومنظمات المجتمع المدني وإضفاء الطابع اللامركزي على التعاون الإنمائي

٤٥ – لكل جهة فاعلة من جهات التعاون الإنمائي مهارات وموارد فريدة تعينها على مواجهة التحديات الإنمائية الأكثر صعوبة. فالمنظمات غير الربحية وغيرها من الجهات الفاعلة المستقلة لديها المعرفة الميدانية، ونظريات التغيير والقوى البشرية المحلية اللازمة لكفالة تقديم الخدمات الصحيحة. وتجلب المؤسسات الخاصة/جهات الأعمال الخيرية الخبرة المتخصصة والتمويل. ويضيف أفراد المجتمع المحلي فهما دقيقا لمواطن القوة الثقافية التي يمكن تسخيرها لتحويل التحديات إلى فرص متاحة. أما الأمم المتحدة، فتوفر سبلا ليس لها مثيل للوصول للقيادات وواضعي السياسات، كما أن لها وجود قطري راسخ منذ فترة طويلة، بينما تقوم الشركات، بالإضافة إلى تقديم التمويل، بتوفير الخبرة التسويقية، واللوجستيات، وأنشطة البحث والتطوير وإدارة المشاريع.

٤٦ – واتفق المشاركون على أن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لا تستوعب دائما الواقع الميداني للتنمية على نحو يتسم بالفعالية. ولهذا، يجب على منظمات المجتمع المدني أن تضطلع بدور في تمثيل احتياجات المواطنين وحقوقهم، مع القيام في الوقت نفسه بإيجاد علاقات أفضل مع الشركاء الآخرين في التنمية لكفالة تحقيق التناسق. وفي ذلك الصدد، يجب إشراك ممثلي المجتمع المدني على نحو أفضل في الحوارات بين الجهات المانحة والحكومة. وجرى التأكيد على أن الملكية الوطنية ينبغي أن تستند إلى عمليات تشاركية.

٤٧ – وتشكل منظمات المجتمع المدني في حد ذاتها جهات فاعلة في مجال التعاون الإنمائي. فهي شديدة التنوع، وتشارك في مجالات من قبيل إجراء التحليلات، أو وضع السياسات أو العمل التنفيذي. وينبغي الاعتراف بذلك الثراء، الذي يشكل قيمة مضافة، من خلال الأخذ بإطار أو نهج فيما يتعلق بهذه المنظمات يقوم على مبدأ ”عدم وجود نهج واحد مناسب للجميع“. فعلي سبيل المثال، غالبا ما تستبعد منظمات العمال وأرباب العمل من عمليات التعاون الإنمائي رغم أنها من منظمات المجتمع المدني.

٤٨ – وفي الوقت نفسه، هناك درجة من التجزؤ والازدواجية في الأنشطة التي تضطلع بها منظمات المجتمع المدني. ولهذا فمن المقترح أن تعتمد هذه المنظمات مدونة للممارسات من شأنها تعزيز الشراكات وعمليات الاندماج وتفادي الازدواجية. وأقتُرح أيضا أن تصب

منظمات المجتمع المدني أنشطتها في مصدر شفاف للمعلومات (تقرير أو موقع شبكي) يجب أن يكون من السهل على البرلمانيين، والحكومات المحلية وعامة الجمهور الوصول إليه.

٤٩ - وتحتاج منظمات المجتمع المدني أيضا إلى إقامة تحالفات، وشبكات ومنظمات جامعة قوية وأفضل تنسيقا. ويجب دعم إقامة هذه الشبكات من قبل الحكومات والبرلمانيين لأنها تشكل جهات تحاور هامة مع جماعات المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية. وينبغي توخي الحذر لتجنب الازدواجية والتنافس على الموارد المحدودة بالفعل.

٥٠ - وعلى الرغم من أن منظمات المجتمع المدني قد يكون لديها خطوط معقدة للمسائلة (على سبيل المثال أمام المجتمعات المحلية التي تخدمها، وأمام من يقدمون إليها الدعم والتمويل)، فإنها تتحمل المسؤولية إزاء الطريقة التي تقدم بها التعاون الإنمائي. وقد ذكر أنه قد تم وضع ميثاق للمساءلة انضمت إليه منظمات المجتمع المدني الكبيرة.

٥١ - وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص، رأى المشاركون أن المسائل المعقدة تستلزم منهجيات تعتمد على جهات متعددة من أصحاب المصلحة. وهناك بعض المشاكل التي يمكن للسوق حلها، والبعض الآخر الذي يستعصي حله بهذه الطريقة. ومن الأمور غير اللائقة والعقيمة أن تقوم المنظمات غير الربحية وكيانات الأعمال التجارية بإصدار أحكام أخلاقية عن بعضها البعض؛ إذ يجب على تلك الكيانات أن تعمل مع المنظمات غير الحكومية بروح مهنية، وبأمانة وشفافية وعلى نحو يخضع للمساءلة. وينبغي للمؤسسات أن تعمل معا على نحو أوثق كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر استباقا في تعزيز هذه الشراكات. وينبغي أيضا إيجاد حوافز لتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاهتمام بشؤون أفقر طبقات الفقراء. فنهج ''العمل الخيري الذكي'' هو النهج الذي ينبغي أن تتبعه المؤسسات. ولا يتعلق العمل الخيري الذكي بالمعونة وحدها. فهو طريقة لاستخدام العمل الخيري في الاستثمار الحقيقي في الفقراء، وعدم الاقتصار على العطاء دون إتاحة الفرصة للاستدامة الحقيقية.

٥٢ - فعلى سبيل المثال، أنشأت منظمة نوفارتيس كلية للتدريب الطبي في جمهورية تترانيا المتحدة، من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص، تهدف إلى تحقيق الربح. وينبغي أن تكون هذه الشراكات موجهة نحو تحقيق النتائج مع الاستعداد للمخاطرة المحسوبة.

٥٣ - وبالمثل، قامت المؤسسة العربية باستثمار اجتماعي استراتيجي من خلال إقامة الشراكات في مجالات حقوق الإنسان، والتعليم وعمالة الشباب. وشكلت شراكة محلية في فلسطين تجربة رائدة في مجال توفير التعليم للجميع اتسمت بالاستدامة والشمول الحقيقي. وترمي هذه الشراكات أيضا إلى تحقيق أعلى مردود للاستثمار. فعلي سبيل المثال، أخذت بعض النتائج المثمرة في الظهور بفضل الربط بين الصحة والتعليم من أجل كفالة القدرة

للناس على اتخاذ خيارات حياتية نافعة فيما يتعلق بالمسائل الصحية. وتمثل هذه الشراكة التزاما بين كيانات متعددة على كل مستوى من المستويات.

٥٤ - ويكتسي الدور الذي تضطلع به السلطات/الحكومات المحلية في مجال التعاون الإنمائي بذات القدر من الأهمية، ومع ذلك، فهي لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه وكثيرا ما تفتقر إلى القدرات التي تؤهلها للوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها. وبحلول عام ٢٠١٥، سيعيش ٦٠ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية، وسيزداد سريعا عدد المدن في بلدان الجنوب. وتشير التقديرات إلى أنه سيلزم مبلغ ٢٠٠ بليون دولار لتلبية احتياجات سكان المدن الجديدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتمد تحقيق الأهداف على الخدمات الأساسية التي تقدمها السلطات المحلية. ويعتمد الأمن الغذائي على البنية التحتية للمدينة. وينبعث ما نسبته ثمانون في المائة من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من المدن. وثمة حاجة إلى إقامة شراكة عالمية بين المدن والوكالات الدولية. والمدن هي من متلقي المعونة (أقل من نسبة ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية)، كما أنها من الجهات التي تقدمها والتي تضطلع بأنشطة التعاون (في إسبانيا، تقدم المدن ما نسبته ٢٠ في المائة من المعونة).

٥٥ - والتعاون الإنمائي اللامركزي هو في آن واحد تعاون بين بلدان الشمال والجنوب وتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهو يشرك منظمات المجتمع المدني في شراكات يمكن أن يكون لها تأثير هام على التنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشرك السلطات المحلية في عملياتها، ولمنتدى التعاون الإنمائي دور يضطلع به في هذا الصدد.

خامسا - الشراكات الخاضعة للمساءلة والقائمة على المساواة في مجال التعاون الإنمائي

٥٦ - استندت المداولات التي جرت أثناء الدورة إلى تقرير الندوة الرفيعة المستوى بشأن التعاون الإنمائي الخاضع للمساءلة والقائم على الشفافية، المعقودة في فيينا في يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/يناير ٢٠٠٩. واحتلت مسألة إضفاء الطابع التبادلي والشامل على آليات المساءلة المتبادلة موقعا رئيسيا في المناقشات التي جرت في فيينا.

٥٧ - وتم في إطار دراسة المعلومات الأساسية لندوة هيلسنكي الرفيعة المستوى إجراء تحليل للنتائج التي انتهت إليها دراسة استقصائية مستقلة بشأن حالة المساءلة المتبادلة وشفافية المعونة على الصعيد القطري والتقدم المحرز في هذا الصدد. وتوصلت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات رئيسية من منظمات المجتمع المدني وفرقة العمل المعنية

بالمساءلة المتبادلة التابعة للفرقة العاملة المعنية بفعالية المعونة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى النتائج التالية:

(أ) أن التقدم المحرز بشأن المساءلة المتبادلة على الصعيد الوطني هو تقدم محدود، ولا سيما فيما يتعلق بوضع سياسات وطنية للمعونة ذات أهداف واضحة، وأن مستوى التغير السلوكي الناجم عن نظم المساءلة المتبادلة القائمة مخيب للآمال؛

(ب) لا تزال العلاقات في مجال المعونة تتسم بعدم التوازن. فالبلدات المتلقية تتحمل وطأة التدقيق، في حين لا يخضع المانحون للمساءلة على نحو كاف. وليس للبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني تمثيل كاف في مجال الإشراف على إدارة المعونة. ونادرا ما يشارك مقدمو المعونة من غير الأطراف في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في استعراضات التقييم المتبادل؛

(ج) هناك عدم اهتمام واضح بأثر المعونة على المساواة بين الجنسين في آليات المساءلة المتبادلة؛ وذلك خلافا للأولوية الممنوحة لهذه المسألة على الصعيد العالمي؛

(د) تفتقر التغطية الجغرافية أيضا إلى التوازن، إذ يلزم بصفة خاصة إنشاء آليات للمساءلة المتبادلة في أفريقا جنوب الصحراء الكبرى، وهياكل دعم مناسبة في البلدان الخارجة من النزاع؛

(هـ) لا يقدم ما يكفي من الدعم لتطوير قدرات الحكومات، والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المتلقية، بحيث يمكنها المشاركة في آليات المساءلة المتبادلة. ويجب زيادة هذا الدعم على وجه السرعة، ولا سيما لتدريب الموظفين.

٥٨ - وأكد المشاركون مجددا هذه النتائج وأكدوا أن تنسيق المعونة على نحو أكثر فعالية هو أمر حاسم لفعالية المعونة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. جرى التأكيد مرارا على المساءلة المتبادلة بوصفها عنصرا أساسيا لأي شراكة إنمائية.

٥٩ - ودعا مشاركون من البلدان النامية الجهات المانحة مواءمة مساعداتهم بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية وإلى احترام احتياجات البلد الخاصة والحقائق القائمة على أرض الواقع. واقترحوا أيضا تقييم أداء الجهات المانحة ونشر التقييمات على الصعيد الدولي بغية إيجاد نظام شفاف للمعلومات. وقيل أن هذا الضغط من جانب الأقران سيفيد في التشجيع على إحداث تغييرات في السلوك المتعلق بالتعاون الإنمائي، ولا سيما التشجيع على زيادة المعونات المدرجة في الميزانيات، وتقديم المزيد من الدعم للميزانية العامة، والاستفادة على نحو

أفضل من نظم الحكومة، فضلا عن كفالة إمكانية التنبؤ بالمعونة لعدة أعوام. وبهذا يفي المانحون بالالتزامات التي قطعوها في مؤتمر توافق آراء مونتيري وغيرة من المؤتمرات الدولية.

٦٠ - والبلدان المتلقية إما تفتقر إلى القيادات اللازمة للنهوض بنظم البلد، بما في ذلك إصلاح نظم الشراء والرصد والتقييم، فضلا عن وضع استراتيجيات إنمائية وطنية، أو أن قياداتها تلك قد أصابها الوهن. وفي هذا الصدد، أشارت بلدان أخرى إلى أن المساءلة ينبغي أن تركز على نتائج تقديم المعونة وأنه ليس على البلدان المتلقية وحدها أن تواصل النهوض بنظمها وأن تصبح أكثر شفافية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من تدفقات التمويل، بل إن ذلك أمر يتعين أيضا على المنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات، والصناديق العالمية ومنظمات المجتمع المدني. وشجعت هذه البلدان أيضا البلدان المتلقية على أن تناقش صراحة ما ينبغي على الجهات المانحة أن تفعله. وأعتُبر أن من المهم التعهد بالتزامات وأهداف تخص كل بلد وكل جهة مانحة على وجه التحديد، من أجل قياس مدى الوفاء بالالتزامات.

ألف - إعادة النظر في معادلة المساءلة: المفاوضات ومنتديات الحوار التي تقودها جهات قطرية

٦١ - تتخذ آليات المساءلة المتبادلة أشكالا مختلفة في كل بلد. وتعتمد أفرقة الرصد المستقلة وعمليات تقييم أداء الجهات المانحة على طبيعة ومدى تعقيد علاقات المعونة ومستوى الثقة القائم بين الشركاء في مجال التعاون الإنمائي في أي سياق معين. ورغم إحراز بعض التقدم، فقد أكد المشاركون مجددا أن آليات المساءلة المتبادلة القائمة في جميع البلدان تتطلب التحديث وأنه يجب إنشاء عدد أكبر بكثير من هذه الآليات. فهذا ضروري لإخضاع فرادى الوكالات المانحة للمساءلة. كذلك ينبغي إشراك أصحاب المصلحة غير التنفيذيين بانتظام في هذه الجهود.

٦٢ - وعادة ما لا تعمل آليات التقييم ومنابر الحوار القائمة بفعالية إلا عند قطع الالتزامات وتبنّيها على أعلى مستوى سياسي ممكن. ولا يمكن الاستغناء عن تولي الحكومة لزمام القيادة والسيطرة فيما يتعلق برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ترجمة هذه الأهداف إلى غايات واضحة ومفهومة ولها أثر إيجابي على العلاقة بين جميع أصحاب المصلحة في مجال التنمية.

٦٣ - ولوحظ أن المناقشة المتعلقة بالمساءلة المتبادلة كانت تقنية بشكل مبالغ فيه على مدى السنوات القليلة الماضية ويجب أن تتجه بشكل أكبر نحو الصبغة السياسية، ولا سيما عبر تسليط الضوء على الحوافز المتوافرة أمام مختلف الجهات الفاعلة واستغلال الزخم الذي أتاحه

الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ للتشديد على أهمية المساءلة المتبادلة من أجل تسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٤].

٦٤ - وفي ذلك السياق، تكتسي معالجة التوترات السياسية على نحو استباقي أهمية حاسمة. فعلى سبيل المثال، يجب الاستماع إلى أعضاء مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ممن لهم خبرة تتصل بهذه المسألة من مختلف أطياف المجتمع المدني أثناء المشاورات التي تدور بشأن إدارة المعونة. ويجب أن تعرب البرلمانات بمزيد من الوضوح عن قلقها إزاء عدم توافر سبل الحصول على المعلومات المتصلة بالمعونة. ويجب أن تضطلع السلطات الحكومية المحلية أيضا بدور أوثق في الحوار الجاري على الصعيدين العالمي والوطني بشأن سياسات فعالية التعاون الإنمائي وتقديم المعونة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٥ - ومن أجل معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم التغيير يجب أن تكون منابر الحوار شاملة بالقدر الكافي. ومن الضروري أن يكون هناك حوار صريح ومفتوح في هذا الصدد. واستنادا إلى بعض التجارب الإيجابية، اقتُرح إشراك أصحاب المصلحة في إعداد الميزانيات لمساعدتهم على أن يفهموا كيفية اتخاذ الحكومات للقرارات فهما أفضل. ويمكن أن يساعد ذلك على وضع أطر للنتائج أكثر واقعية وأيسر فهمًا، وتفادي إجراء حوارات متوازية بشأن المساءلة.

٦٦ - واتفقت الآراء على أن إعمال إطار المساءلة في بلد معيّن يعتمد على مفاوضات صعبة وشاملة بشأن أهداف واضحة وبشأن الملكية وتقسيم العمل، بما في ذلك على مستوى القطاعات. وقد أثبتت الأدلة أن أطر النتائج المشتركة المحددة المدة، المشفوعة بمؤشرات أداء البلدان المقدِّمة للمعونة والبلدان المستفيدة منها، هي أنجع سبيل للمساءلة المتبادلة ولرصد التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات بفعالية. ويلزم بلورة رؤية مشتركة بين الجهات المعنية بتقديم المعونة والجهات المستفيدة منها، وعلى أن يتم ذلك في إطار مشاورات مكثّفة مع المجتمع المدني وفي ظل عزم راسخ على العمل سويا في ضوء التحديات العالمية والوطنية القائمة. ويجب أن تعتمد هذه الرؤية على الأولويات الوطنية وينبغي أن تركّز على كيفية تعزيز القيمة مقابل المال. وتوجد أمثلة قطاعية عديدة في هذا الصدد، وينبغي مواصلة تعزيزها وتبادلها.

٦٧ - ولهذا لا ينبغي أن تكون المساءلة مسألة اختيارية وإنما تكليف واضح لجميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وإذا اتضح أن هياكل الحوار فعّالة وقائمة على الثقة على مدى فترة

(٤) انظر www.un.org/en/mdg/summit2010.

من الزمن، يكون على مقدمي المعونة اعتماد طرائق أنسب لتقديم المعونة، والموافقة على إخضاع أنشطتهم للتقييم على المستوى القطري. وشدد المشاركون من البلدان النامية، بشكل خاص، على أهمية مسائل مثل ضرورة توفير المعلومات المالية ذات الصلة، والتواؤم مع دورات الميزانيات الوطنية. ويمكن للمستفيدين من المعونة أيضا تصميم ومناقشة نماذج لتقييم أداء الجهات المانحة.

باء – تعزيز القدرة الوطنية على التنمية

٦٨ – إن الجهات الفاعلة في الحكومات المستفيدة من المعونة تعاني في كثير من الأحيان من الإفراط في الضغط على هياكلها الوطنية. وتتعامل هذه الجهات مع العديد من الإجراءات والمحاورين والظروف، وتجد صعوبات في تقدير احتياجاتها وميزانياتها المستقبلية بشكل واقعي في نفس الوقت الذي تواجه فيه تدفقات متقلبة وأخرى غير واردة في الحسابات. وإمكانات الهيئات المنفِّذة والمنابر الوطنية سيئة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ممارسة الجهات المانحة تأثيرا كبيرا على التوجه العام للسياسات الإنمائية في البلد المعني. وكثيرا ما تكون أدوار مختلف الجهات الوطنية في إدارة المعونة غير واضحة، مما يؤدي بالمثل إلى سيطرة الجهات المانحة على دفة العمليات.

٦٩ – وبينما ينبغي للحكومات امتلاك هياكل للمساءلة المتبادلة وبلورتها بنشاط، يجب على مقدِّمي التعاون الإنمائي توفير موارد طويلة الأجل للمساعدة على تحقيق هذه الملكية وتجنب الاختناقات. ولضمان شغل البلد المستفيد موقعا نافذا، ينبغي إنشاء وحدات لإدارة المعونة في الوزارات الحكومية المعنية وينبغي تعزيز هذه الوحدات للعمل بفعالية مع جميع الشركاء.

٧٠ – ورغم هذه التحديات، اقترح المشاركون الربط بين إشراك الجهات صاحبة المصلحة وتنمية القدرات الوطنية. وينبغي أن تحدد بوضوح الفوائد المجنية من مشاركة تلك الجهات فيما يتعلق بمحاسبة النظراء وزيادة الوعي ونشر المعلومات، وأن يجرى توثيق تلك الفوائد على نحو أفضل. ويمثل ذلك، في البيئة الملائمة، مفتاحَ توزيع الأموال على تنمية الموارد البشرية والبحوث وبناء القدرات المؤسسية بشكل أفضل. وللبرامج الدولية، مثل الشبكة البرلمانية للبنك الدولي، أهمية حاسمة لدعم هذه القدرات، ولا سيما عندما تكون هناك عقبات أكبر تحول دون الاستفادة من الحوار والحصول على المعلومات.

٧١ – وفي الوقت نفسه، رئي أن ثمة ضرورة بالغة لمواءمة الإجراءات الإدارية وضمان إجراء حوار مشترك بين الوزارات والقيام بإجراءات التشخيص، بما يؤدي إلى تقسيم العمل والتنسيق بين الشركاء في التنمية والأولويات القطاعية بشكل أفضل. وقد تم التشديد على

اقتراح أن يركّز المانحون على عدد أصغر من التدخلات والأنشطة بهدف الحد من تجزئة المعونة.

٧٢ - وثمة حاجة ملحة بشكل خاص للاستثمار في الموارد البشرية الوطنية والمحلية في مجال تقديم المعونة وتنسيقها وإدارتها. وهذه المسألة مهمة أيضا لتفادي ''هجرة الأدمغة'' في هذا القطاع وتجنب تنافس الوكالات على الموارد البشرية النادرة، ولا سيما في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

٧٣ - وإزاء هذه الخلفية، شدد أيضا عدة مشاركين على أن تكاليف تقديم المعونة ستنخفض كثيرا لو استخدم مقدمو المعونة النظم الوطنية للمشتريات والرصد وعمدوا إلى الاستغناء عن النّظم الموازية التي أُنشئت لتوزيع الأموال. وأثار مشاركون آخرون مسألة تعزيز نظم إدارة المالية العامة ووصفوا عملية إصلاح الإنفاق العام والمساءلة المالية بأنها آلية مثمرة. ويمكن للحكومات أن تحاسب عن التدفقات الواردة وأن توفر بيانات عالية الجودة فقط في حالة توفير الموارد الكافية لتلك الآلية واستخدامها من قبل الجهات المانحة. وهذا أمر بالغ الأهمية أيضا للحد من حصة المعونة المقدّمة خارج الميزانية.

٧٤ - ومن أجل بلورة استراتيجيات وطنية للمعونة وإجراء تقييمات مستنيرة للنفقات العامة خلال المنتديات السياسية الرفيعة المستوى المعنية بالمساءلة المتبادلة، أكد المشاركون ضرورة تقديم تقارير حكومية سنوية عالية الجودة بشأن صرف المعونة. وقيل إن الأنشطة التحليلية المستقلة تكتسي أهمية حاسمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في هذا الصدد. ويطلُب العديد من حكومات الجنوب رفع القدرات التحليلية الوطنية واللامركزية لضمان إتاحة معلومات شاملة وفي أوانها خاصة عندما تكون المعونة مجزأة إلى حد كبير. وتم تشجيع مقدمي المعونة على تخصيص أقصى قدر ممكن من الاستثمارات في مجال جمع بيانات مفصّلة عن تدفقات المعونة.

٧٥ - وهناك أدلة متزايدة على زيادة مشاركة البرلمانيين في استعراضات اللجان القطاعية حيث تجري مناقشة الاستراتيجيات والميزانيات القطاعية وتتم الموافقة عليها قبل عرضها على البرلمان. ولا يزال التحدي الرئيسي يكمن في نقص الموارد اللازمة لتعزيز الرقابة البرلمانية. ويجب أيضا ضمان أن يضطلع مكتب المراقب المالي بعمليات المراقبة التالية للتنفيذ كي يمكن عرض تقارير مراجعي الحسابات التي تم اعتمادها على البرلمان. ويمكن للبرلمانات تنظيم جلسات لمناقشة تحديات قطاعية محددة مع أصحاب المصلحة المعنيين. وتعتبر الرقابة التي تمارسها البرلمانات حيوية بالنسبة للمساءلة على الصعيد المحلي.

٧٦ - ولتعزيز المساءلة أمام المواطنين، دعت منظمات المجتمع المدني إلى تخصيص استثمارات كافية طويلة الأجل لضمان تفرّغها للمشاركة في أطر المساءلة المتبادلة. وأشارت إلى أن إشراك أصحاب المصلحة في محافل الحوار المتعلق بالمساءلة المتبادلة لا ينبغي أن يؤدي إلى إبقائهم بعيدا عن الأنشطة الإنمائية الفعلية في الميدان.

٧٧ - وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن من الأولويات الأساسية بالنسبة لرفع مستوى إشراك السلطات الحكومية على الصعيد المحلي حيث يتم إنفاق حصة متزايدة من المعونة، توفير القدر الكافي من الموظفين ومن التدريب والتوعية بشأن فعالية المعونة والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وفي هذا الصدد، ينبغي لمقدمي المعونة أيضا تشجيع الحكومات المركزية على تعزيز أنشطة التبادل بينها وبين الهيئات دون الوطنية.

٧٨ - وتم التشديد على الدور الذي تضطلع به وسائط الإعلام المستقلة والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ووكالات مكافحة الفساد لممارسة الضغط على الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك ما يتعلق بالكشف عن الوثائق والإجراءات. ووجد أن المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات فعالة للغاية في تدريب تلك الهيئات. ويمكن أن يساعد انتظام وظائف المراقبة هذه وفعاليتها على تحديد مواطن الضعف والثغرات وعلى تشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة وإرساء ثقافة الخدمة وحسن الأداء في صفوف جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

٧٩ - وناقش المشاركون أيضا كيفية إدراج التزامات ملموسة بشأن المسائل الجنسانية في الخطط والميزانيات القطرية. وتم الترحيب بإنشاء وحدات مكلّفة بالميزانيات المخصصة للمسائل الجنسانية في وزارات المالية لإدراج أهداف المساواة بين الجنسين في الميزانيات الوطنية الرئيسية، وبإنشاء وزارات معنية بالمسائل الجنسانية وبلورة استراتيجيات جنسانية وطنية وقطاعية.

٨٠ - ولأغراض المشاركة الفعالة مع جميع هذه الجهات الفاعلة، رئي أن حلقات العمل الوطنية المتعلقة بإدارة المعونة من الممارسات التي تفيد بشدة في الارتقاء إلى مستوى التوقعات والتفاوض بشأن خطط العمل التي يُبلَّغ بها صانعو القرار على جميع المستويات.

٨١ - وأخيرا، طلب المشاركون تبادل الدروس على نطاق أوسع ودعوا إلى إيجاد سبل لضمان إقامة علاقات معونة أكثر توازنا على المستوى القطري، بما في ذلك مع منابر تبادل المعارف بين بلدان الجنوب. ففي كثير من الأحيان، تمر التجارب الناجحة دون أن يلحظها أحد، ويُعزى ذلك أساسا إلى عدم تخصيص موارد طويلة الأجل للمشاركة في دورات للتعلم من الأقران تُنظَّم على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

جيم – جدول الأعمال الدولي: المساءلة المتبادلة من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٨٢ – لقد كرّست الأمم المتحدة مفهوم المساءلة في الشراكة العالمية من أجل التنمية، أي الهدف ٨. ويكمن التحدي الرئيسي الماثل أمام تحقيق الاتفاق المبرَم بين مقدمي المعونة والمستفيدين منها في التوفيق بين الأهداف الإنمائية الوطنية والالتزامات الدولية في مجالات المعونة والتجارة والديون وتوفير الأدوية بأسعار معقولة وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والحكم الرشيد الشامل للجميع في ظل من سيادة القانون. ومن المهم لتحقيق هذه الأهداف، أن تجرى المواءمة بين الالتزامات الصادرة بموجب الهدف ٨ ونهج المساءلة المتبادلة. وهكذا يمكن أن تشكل العناصر المتعلقة بحجم المعونة ونوعيتها وفعاليتها أساسا لاتفاق أوثق بين البلدان المقدِّمة للمعونة والبلدان المستفيدة منها وذلك بمشاركة الجهات الفاعلة المعنية من المجتمع المدني.

٨٣ – وفي هذا السياق الأعم، شددت منظمات المجتمع المدني على أهمية إدراج مناقشة المساءلة في إطار شامل لحقوق الإنسان لجعل المساواة والعدالة جزءا من ضمان المساءلة في علاقات المعونة. وينبغي التركيز على ضمان الملكية المحلية ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمعونة. وهناك نقطة أخرى مثيرة للاهتمام تتمثل في كيفية مساءلة القطاع الخاص عن استثماراته المتصلة بالتنمية.

٨٤ – ويتمثل الشاغل الرئيسي لمنظمات المجتمع المدني في انعدام المساواة المتأصل في علاقات المعونة وضرورة إنشاء آلية دولية تُمكّن البلدان المستفيدة من البرامج من مساءلة الجهات المانحة. إلا أنه كان هناك شعور بأن إنشاء آلية لتسوية المنازعات من شأنه أن يتعارض مع هدف إيجاد علاقات معونة قائمة على الثقة. وفي الوقت نفسه، طُلب من منظمات المجتمع المدني أن تخضع للمساءلة المتبادلة عن أنشطتها أمام مقدِّمي المعونة وأمام الحكومات المستفيدة. وردًّا على ذلك، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى وجود قوانين سارية بشأن اختلاس الأموال وخيانة الأمانة. وذكرت أنها ستواصل تطوير مدونات السلوك الطوعية التي تشترك فيها بالفعل.

٨٥ – ورغم وجود مجموعة كبيرة من الآليات العالية الجودة لمساءلة أصحاب المصلحة على الصعيد الدولي، فهي عاجزة عن تحقيق أهدافها، خاصة لأنها لا تعمل بشكل متجانس. وأشير إلى أنه يمكن لمنتدى التعاون الإنمائي، من خلال جمع التحليلات ذات الصلة، أن يساعد على تجميع ما يكفي من الأدلة لإخضاع مقدمي المساعدات الإنمائية للمساءلة.

وستؤدي إقامة هيكل واحد تتفق عليه جميع الجهات الفاعلة المشاركة في المعونة العامة إلى تفادي الارتباك، كما يمكن بذلك ضمان وجود محور تركيز واضح ومعايير للجودة.

٨٦ - وهناك حاجة إلى تقوية الروابط المشتركة بين الآليات الدولية والوطنية وتعزيز التفاعل بينها. ويجب أن يستفيد حوار السياسات على الصعيد العالمي بشكل أفضل من الأدلة المستقاة على الصعيد الوطني، ولا سيما من التقارير المستقلة. وحاليا، لا تقدّم الآليات العالمية والإقليمية مساعدة تُذكَر لتغيير سلوك مقدِّمي المعونة، إذ أنها تصدر تقاريرها في أوقات مختلفة ومنتديات متنوعة. ويحتل منتدى التعاون الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي موقعا جيدا يخول لهما تيسير التنسيق بشكل أفضل بين الآليات العالمية والإقليمية القائمة المعنيّة بالمساءلة المتبادلة. وستكون الآليات الإقليمية أيضا، ومن بينها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، قادرة على مد جسور بين إجراءات المساءلة المتبادلة المتخذة على الصعيد العالمي وتلك المتخذَة على الصعيد الوطني.

ما هو الإسهام الذي يمكن أن يقدمه منتدى التعاون الإنمائي؟

٨٧ - شدد الكثيرون على الدور القيادي الذي يضطلع به منتدى التعاون الإنمائي في مجال المساءلة المتبادلة. ونظرا إلى أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه فجوات معرفية كبيرة في مجال المساءلة المتبادلة، تم تشجيع المنتدى على إجراء الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالمساءلة المتبادلة بصفة سنوية، وعلى مواصلة دعم التقدم المحرز في مجال المساءلة المتبادلة من أجل تحقيق التغير المطلوب بشدة في ثقافة المساءلة السائدة في الميدان.

٨٨ - ويمكن لمنتدى التعاون الإنمائي أن يشكل سجّلا للمعلومات التي تم جمعها من الآليات الدولية المعنيّة بالمساءلة المتبادلة وأن ييسّر التحليل المستقل والحوار المتعلق بسياسات فعالية المساءلة، عبر أشكال متعددة من تقارير وآليات المساءلة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينبغي للمنتدى، بوصفه آلية من آليات الأمم المتحدة، أن يعمل كهيئة مستقلة لرصد التحديات والنجاحات التي تحققت في مجال المساءلة المتبادلة.

٨٩ - وقد تم تشجيع المنتدى أيضا على تيسير تقاسم المعلومات وتبادلها بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالدروس الملموسة المستفادة في مجال المساءلة المتبادلة، سواء في سياق الأشكال التقليدية أو الجديدة للتعاون الإنمائي.

سادسا – كفالة الاتساق من أجل تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين: تأثير التعاون الإنمائي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

٩٠ – تؤثر الأزمات تأثيرا كبيرا غير متناسب على رفاه المرأة والبنت. وفي ذلك السياق، يكتسب رصد التحديات والحلول أهمية خاصة فيما يتعلق بتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التركيز بوجه خاص على المجالات التي ثبتت فيها فعالية المعونة وعلى كيفية توسيع نطاق الممارسات الجيدة.

٩١ – وعلى الرغم من الاتفاقات الدولية التي تلتزم فيها الأطراف الفاعلة في مجال التنمية بتعزيز زخم التطور والأعداد التي لا تحصى من المبادرات الميدانية النسائية الجيدة التنظيم، لا تعطي جهود رسم السياسات على الصعيدين القطري ودون الوطني النتائج المرتجاة. وتعزى هذه الفجوة في مجال التنفيذ إلى عدم وجود الإرادة السياسية والشراكات الاستراتيجية اللازمة لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين على نحو فعال. ودعت البلدان النامية الشركاء في التنمية إلى توفير المعونة بصورة منهجية من أجل دعم الكيانات الجنسانية الوطنية كي تنجز التزاماتها المتعلقة بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالشؤون الجنسانية والأهداف الوطنية في المجال الجنساني.

٩٢ – وتقرر في هذا الصدد، أن تنفيذ الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال التزامات محددة المدة لتحقيق الأهداف المستدامة للتجارة والمعونة وتخفيف الدين ونقل التكنولوجيا، يمثل أيضا أحد العوامل الحاسمة لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتبقى الصلة بين التنمية والأمن عنصرا حيويا في سياق تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المهم أيضا النظر في مسألة الملكية المشتركة بين الجنسين لبرامج هذه المساواة.

٩٣ – وأثبت التعاون الإنمائي الدولي أنه عنصر محوري في مجال تكثيف الدعوة والمضي قدما ببرنامج عمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كثير من البلدان. وبرغم أهمية دور الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أهميتها البالغة في تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين، وبخاصة في ظل الظروف الحالية لمرحلة ما بعد الأزمات، لا تحظى بالتقدير الكامل.

٩٤ – ولا شك في أن عدم إحراز تقدم تجاه تحقيق فرادى الأهداف الإنمائية ذو ارتباط قوي بالمسائل الجنسانية. وتتحمل المرأة عبء انخفاض تمويل التنمية، حيث يتعين عليها الجمع بين الالتزامات المتعددة تجاه الأسرة والعمل، دون أن تحصل على أجر أو في القطاع غير الرسمي في معظم الأحيان. ومن هذا المنطلق، دعت منظمات المجتمع المدني إلى إيجاد نموذج إنمائي

جديد يعزز تساوي الفرص أمام الجميع ويحترم إسهامات المرأة غير المادية في المجتمع. وينبغي أن يرتكز هذا الأمر إلى إطار عدالة شاملة قائم على حقوق الإنسان، تجري الاستفادة فيه من معطيات نظام عالمي جديد للإدارة الاقتصادية، يتعين فيه على المسؤولين عن حدوث الأزمة المالية تحمل تبعاتها. وأكدت بلدان أخرى[٥] على ضرورة غرس المساواة بين الجنسين في إطار أوسع لحقوق الإنسان.

ألف – الحاجة للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس من أجل تحسين رسم السياسات القائمة على الأدلة

٩٥ – جرى التأكيد على أن المعدلات المتوسطة الوطنية تحجب جوانب قصور وفوارق كبيرة في معظم الأحيان ولا توضح أوجه انعدام المساواة في داخل البلدان. وأبرزت دول أخرى مسألة ضرورة استناد الحوار في الشؤون الجنسانية إلى حوار سياسات يستند بقدر أكبر إلى الأدلة. وتجعل الحاجة الماسة إلى قاعدة معلومات موثوقة، مسألة توفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والمنطقة والعمر وغير ذلك من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ضرورة ملحة. إذ لا يمكن توضيح عدم تكافؤ الجنسين إلا إذا توفرت هذه المعلومات.

٩٦ – ومن دواعي القلق أن النظم الإحصائية الوطنية لا تكيف العمليات أو تعدل النواتج بصورة منهجية بغرض الاستجابة للاحتياجات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية. ومع أن منهاج عمل بيجين أوجز مجموعة شاملة من التوصيات بشأن كيفية كفالة توفير النظم الوطنية المعلومات الأساسية اللازمة لعمليات البرمجة والتقييم المستندة إلى نوع الجنس، فإنه يندر وجود مؤشرات ونظم مناسبة لتوفير بيانات ذات جودة عالية.

٩٧ – وعلى المستوى القطري، تلاقي المكاتب الإحصائية صعوبة في معالجة المعلومات المختلفة المصادر، التي تكون في معظم الأحيان غير قابلة للمقارنة المباشرة بسبب اختلاف النطاقات التي تغطيها. وقد تنشر المعلومات أيضا في أوقات متباينة. وفي حالات كثيرة، قد لا تتطابق البيانات المستقاة من جهات وديعة دولية مع الاستنتاجات المتحصل عليها على الصعيد الوطني، وقد تتقاعس النظم الوطنية عن تبليغ قواعد بيانات الأمم المتحدة، لأسباب منها عدم توفر البيانات، وينعدم التنسيق فيما بين الوكالات الوطنية، ولا تتوفر القدرة على الاستجابة للاحتياجات المتنامية. وبناء على ذلك، ستواجه طائفة كبيرة من البلدان صعوبات

(٥) نظمت جلسة فرعية أثناء انعقاد الندوة، وشكلت لها مجموعات ثانوية ثلاث: (أ) مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ (ب) دول أخرى؛ (ج) الأطراف الفاعلة غير التنفيذية. وأدرجت نتائج هذه المشاورات في متن هذا التقرير.

في البرهنة عن تحقيق الإنجازات المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، نظرا إلى عدم اتساق النظم الإحصائية الوطنية.

٩٨ - وعليه، دعا المشاركون من البلدان النامية الجهات المانحة إلى دعم تطوير الإحصائيات الوطنية بصورة منهجية، من أجل تحسين وإنجاز الخدمات ورصد تأثيرها. وعلاوة على ذلك، جرى الإعراب عن ضرورة تخصيص المزيد من الأموال المكرسة لتطوير النظم الإحصائية، وبخاصة لتعزيز التنسيق بين الهيئات الإحصائية على الصعيدين الوطني والدولي معا، حيث يتعين تحديد الاحتياجات الوطنية. ومن الضروري على وجه الخصوص توفير التدريب على كيفية تحسين إعداد التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - وجود دلائل وافية على ما يجب عمله

٩٩ - جرى الاتفاق على نطاق واسع على أن السياسات التالية تتيح إمكانية كبيرة لتسريع وتيرة التقدم تجاه تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالشؤون الجنسانية في الأجل القصير والمتوسط والطويل:

(أ) تحقيق التكافؤ في مجال التعليم وخفض معدلات ترك الدراسة وسط البنات، بوسائل منها إلغاء رسوم الالتحاق بالمدرسة، وتقديم المنح الدراسية والتحويلات النقدية، وتعيين معلمات، وتقديم وجبات في المدارس، وتوفير سكن داخلي للطالبات، وكفالة سلامة نقل البنات من المدارس وإليها؛

(ب) التشجيع على توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية للجميع، وبخاصة توفير الرعاية الصحية المجانية، من خلال نهج صحية مجتمعية ينصب الاهتمام فيها بوجه خاص على رعاية الأمهات والأطفال وتحسين إمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة؛

(ج) منح الأولوية لإيجاد فرص عمل منتج ولائق، وتمكين المرأة من التحكم في الأصول المنتجة من خلال زيادة الائتمانات البالغة الصغر وتعزيز مبادرات الشركات الصغيرة، لكن مع معالجة مسائل ملكية الأرض ووراثتها أيضا؛

(د) تشجيع العمل الإيجابي واتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لزيادة عدد النساء في المناصب الرئيسية، بغرض تعزيز وجود هيئات أكثر توازنا لصنع القرار على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي، داخل وخارج الهياكل الحكومية؛

(هـ) استمرار إدراك الأعباء المتعددة التي تقع على عاتق المرأة، بما في ذلك أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الهياكل الأساسية والزراعة.

جيم – ما هو دور المعونة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين؟

١٠٠ – من الواضح أن التعاون الإنمائي قد ساعد على إحراز التقدم فيما يتعلق بهذه السياسات. ولكفالة الحد الأقصى من تأثير المعونة في أوقات ندرة الموارد، ناقش المشاركون مسألة تحديد أفضل طرائق المعونة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف ذات الصلة بالمسائل الجنسانية. ومن المهم توخي الحرص في الاختيار من المجموعة الكاملة لأدوات إيصال المعونة المراعية للاعتبارات الجنسانية، بما فيها الصناديق الخاصة والبرمجة القطاعية الجنسانية ودعم الميزانية المباشر. ويتعين أن تدرج في الميزانية المعونة لأغراض المساواة بين الجنسين من أجل كفالة إدماجها في إطار الرصد ومراجعة الحسابات.

١٠١ – وهناك ضرورة ملحة لاستخدام النظم الوطنية، وهذا ممكن بالفعل في كثير من الحالات، لا من أجل خفض تكلفة إيصال المعونة فحسب، بل ولإيجاد فرص العمل أيضا وكفالة الصرف من أموال المعونة داخل البلدان. وفي تحرك مماثل، أكد المشاركون وجوب تحسين اتساق قرارات تخصيص المعونة مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية المراعية للاعتبارات الجنسانية. وينبغي تكييف الصرف والبرمجة وفقا للسنة المالية الوطنية كي لا تضطر الحكومات إلى التعامل مع الميزانيات المختلفة للوكالات المانحة وفي أوقات مختلفة.

١٠٢ – وفي كثير من الأحيان تتجاهل الهياكل الوطنية المعنية بتعزيز المساءلة المتبادلة (مثل الأفرقة العاملة التقنية، وعمليات التنسيق والاتساق التابعة للمانحين، والمنتديات رفيعة المستوى المختصة بمناقشة المسائل السياسية المؤثرة على تنفيذ الالتزامات) الشواغل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبينما توجد في بعض البلدان برامج لمناقشة الشواغل المتصلة بالشؤون الجنسانية أو تعزيز المبادرات الجنسانية، لا توجد عمليات ذات اتجاهات رئيسية على نطاق البلدان، تمنح الأولوية للمساواة بين الجنسين في مجال المساءلة المتبادلة. ولوحظت في هذا السياق ضرورة أن تسعى منظمات المجتمع المدني بصفة خاصة إلى تعزيز المساءلة فيها أمام الأطراف الفاعلة الإنمائية الأخرى.

١٠٣ – ويتعين أن تستهدف المعونة ثلاثة تحديات على أقل تقدير، هي: (أ) تنمية القدرات أي بناء قدرات الآليات الوطنية النسائية وقدرات المجتمع المدني والمحافظة عليها، كي تفي بالتزامات ولاياتها؛ (ب) سيادة القانون أي معالجة إغفال القوانين الوطنية والدولية للمنظور الجنساني وجعل الأطر القانونية أكثر استجابة للشواغل الجنسانية؛ (ج) العمل الكريم أي مواصلة تشجيع الائتمانات البالغة الصغر، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تديرها نساء، والعمل بالتعاون مع سلطات الحكومات المحلية على إيجاد ثقافة للمساواة.

دال – تقييم التأثير والتعلم من الأقران من أجل تسريع وتيرة التقدم

١٠٤ – يمثل تقييم أثر البرامج الجنسانية عنصرا أساسيا لكفالة التعلم من الأقران بالاستناد إلى الأدلة، وتعزيز ارتباط التمويل بالأهداف. ويتعين تحديد المؤشرات الوطنية لتقييم التقدم المحرز تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالاتفاق بين ممثلي الحكومات والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وهذا ما يحدث بالفعل في كثير من الحالات، لكن يتعين تنفيذه من خلال الرصد النشط ومبادرات التقييم.

١٠٥ – وينبغي أن تتناول هذه المناقشات ما يلي:

- مدى انتظام توفير الخدمات الإحصائية الوطنية لمعلومات مصنفة حسب نوع الجنس عن التقدم المحرز في القطاعات الاجتماعية ذات الصلة بغرض تمكين صناع السياسات من إجراء تحليلات قائمة على الاحتياجات ورصد الأداء
- توفر الإرادة السياسية لدى كبار المسؤولين الحكوميين للدخول في مناقشات بشأن المساواة بين الجنسين، واستجابة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للشواغل الجنسانية، ومدى استيفاء الحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى لتعهداتها
- وفرة المعلومات عن الالتزامات الدولية والوطنية تجاه تمويل أنشطة فعالة لتشجيع المساواة بين الجنسين، مثلا من خلال خدمات التعليم والصحة الخاصة بالمرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، والعمل الكريم باعتبارها خط أساس لمساءلة الحكومات والأطراف الأخرى المقدمة للخدمات
- مدى توافر نظم الدعم لتعزيز قدرات المؤسسات كي تكافح العنف ضد المرأة وتشجع تمكين المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي
- الفجوات في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالمسائل الجنسانية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.
- وجود إجراءات تمييزية في الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات
- مدى تطبيق الميزنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين باعتبارها أداة أساسية في نظم الإدارة المالية العامة للحكومات الوطنية والمحلية، على أن تكون مدعومة بأدوات تدريب وتعلم مناسبة

١٠٦ – وسلط المشاركون الضوء أيضا على سلسلة من الأمثلة والتجارب ذات الصلة التي يتعين الاستمرار في دراستها واستنساخها في سياقات أخرى بأكبر قدر مستطاع:

- تمثل الهيئة الاستشارية المستقلة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة لمصرف التنمية الآسيوي أداة ذات أهمية حاسمة لرصد التقدم المحرز في مجال الشؤون الجنسانية وتقديم المشورة للإدارة العليا، ويجب إنشاء هياكل مماثلة في المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى.

- وجوب أن تراعي القرارات المتعلقة بتخصيص المعونة وإيصالها التحليلات المتاحة التي تعكس احتياجات الرجال والنساء، على غرار ما فعلت بعض البلدان المانحة.

- اقترح البعض تقديم التمويل للنظم الحكومية التي يستند عملها إلى المساواة بين الجنسين، دون وضع شروط قائمة على نوع الجنس.

- يتعين على المانحين أن يستكملوا بشكل استباقي مبادئهم التوجيهية المتعلقة بالتعاون الإنمائي والحد من الفقر في ضوء أهداف المساواة بين الجنسين.

- أحرز بعض التقدم بالفعل في مجال توفير المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس. ومن أمثلة ذلك الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية.

- تتمتع المرأة العاملة في مجال الدعوة والممارسة على مستوى القواعد الشعبية بقدر كبير من المعرفة ويجب أن تشارك في المشاورات بشأن التعاون الإنمائي، بما في ذلك المنتديات، مثل منتدى التعاون الإنمائي.

- يتعين أن تؤدي الحكومات المحلية والإقليمية دورا خاصا في تعزيز المساواة بين الجنسين. ومن أمثلة ذلك إمكانية تعميم المنظور الجنساني من خلال تخصيص نسبة مئوية دنيا من جميع الموارد المتاحة للحكومات المحلية للأهداف الجنسانية، وعن طريق جعل جميع الأولويات القطاعية الأخرى تستجيب بصورة مباشرة للاحتياجات الجنسانية.

- يخطط فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمساواة بين الجنسين لإجراء تحليل مقارن شامل للنهج الشاملة للقطاعات، والصناديق المشتركة للتبرعات، والطرائق الأخرى للمعونة، من أجل تحديد أكثرها ملاءمة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.

- جرى توسيع قائمة المؤشرات المستخدمة لتتبع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرامج الوطنية، بغرض وضع خطط أكثر شمولا لتحقيق المساواة بين الجنسين. وتستند هذه الممارسة إلى الأطر ذات الصلة بالشؤون الجنسانية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، والأهداف الإنمائية للألفية. وتنبغي مواصلة الترويج لذلك على الصعيد القطري.

سابعا – الرسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات

١٠٧ – يمكن استخلاص الرسائل الرئيسية التالية المتعلقة بالسياسات من المناقشات التي انعقدت في ندوة هلسنكي الرفيعة المستوى:

(أ) يتزايد التسليم بوجوب أن تتسق السياسات في جميع القطاعات والمجالات مع الأهداف الإنمائية، وإدراك أن السياسات ''غير المعتمدة على المعونة'' تتيح إمكانيات هائلة وغير متطورة بشكل كاف للإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) يجب تعزيز اتساق السياسات داخل البلدان وفيما بينها، ووسط المانحين والمتلقين، وداخل البلدان المتلقية؛

(ج) يمثل وجود استراتيجية إنمائية قوية ومملوكة على الصعيد الوطني أحد العوامل الهامة التي تتيح إمكانية تحقيق الاتساق والمواءمة وسط البلدان المانحة/المقدمة للمعونة. لذا، فحيز السياسات والقدرة على تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية أمران أساسيان في تعزيز اتساق السياسات في البلدان المستفيدة من البرامج. ويؤدي أيضا تبسيط قنوات إيصال المعونة وزيادة قابلية التنبؤ بها وتوخي المرونة في تقديمها واستخدام النظم الوطنية إلى تعزيز الاتساق على مستوى المساعدة الإنمائية؛

(د) في كثير من البلدان، تتعرض التوقعات الإنمائية للإعاقة بسبب انعدام الاتساق في مجال السياسات التجارية، وفيما بين النظم التجارية والمالية كذلك. ويجب تعزيز الاتساق بين المعونة وتدفقات التمويل الأخرى. إذ يجب على سبيل المثال، أن تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية لتعزيز نظم الضرائب ومعالجة اعوجاج توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتعين أيضا تعزيز الاتساق داخل بنية الإدارة الاقتصادية على الصعيد العالمي؛

(هـ) يجب جمع المزيد من الأدلة بشأن نتائج وتكلفة تأثير عدم اتساق السياسات على التنمية؛

(و) في ظل التشرذم الحالي لبيئة المعونة، تكتسب الملكية والقيادة الوطنية أهمية أشد من أي وقت آخر. ويمثل تحسين التنسيق وتعزيز الشراكات وسط منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والحكومات المحلية والأطراف الفاعلة الأخرى في مجال التعاون الإنمائي عناصر بالغة الأهمية في خفض ازدواجية الجهود وكفالة استدامة المساعدة الإنمائية. وينبغي أن يعمل منتدى التعاون الإنمائي بمثابة منبر لتشجيع قيام مثل هذه الشراكات، بما في ذلك الشراكات بين المؤسسات؛

(ز) من الضروري عقد مناقشة صريحة عن أسباب فشل آليات المساءلة حتى الآن في إحداث تغيير في سلوك الجهات المانحة والبلدان المتلقية في الميدان في مجال التعاون الإنمائي. وعلى الرغم من اضطراد تجلي عناصر المساءلة الفعالة للعيان، لا تزال النتائج الإنمائية متعثرة الخطى. ويمثل وضع أهداف محددة المدة للمعونة في ظل القيادة الوطنية وبناء قدرات قابلة للاستدامة وتعزيز إشراك الأطراف الفاعلة غير التنفيذية المعنية في التخطيط والرصد الإنمائي، مرتكزات رئيسية لتعزيز المساءلة أمام المواطنين والشركاء في التنمية؛

(ح) لمنتدى التعاون الإنمائي دور في مناقشة ما ثبتت وما لم تثبت فعاليته من الأشياء في مجال المساءلة المتبادلة، وبخاصة في سياق البرامج الأوسع نطاقا للتعاون الإنمائي الفعال والمتسق. وهو ملتقى يمكن فيه مساءلة البلدان عن إحراز التقدم تجاه الوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون الإنمائي. وبوسعه أيضا تيسير تعزيز التنسيق وسط الآليات الدولية الأخرى للمساءلة المتبادلة؛

(ط) يجب بذل المزيد من الجهد لكفالة تساوي المرأة والرجل في الاستفادة من المعونة. وبجانب التعهدات المقطوعة والحلول المعروفة، يتعين سن قوانين وإنفاذ سياسات واستراتيجيات جديدة، واتخاذ خطوات عملية، من أجل كفالة بقاء البنات في المدارس وتعزيز إمكانية حصول المرأة على أصول الإنتاج وتوليها المناصب القيادية، وتحسين خدمات الصحة الإنجابية، واستخدام تدابير خاصة مؤقتة، وتوفير الحماية للفئات الضعيفة؛

(ي) من الضروري تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ووضع مؤشرات لرصد التقدم المحرز. وتمثل شفافية المعلومات عن استخدام وتأثير المعونة ذات الصلة بالشؤون الجنسانية، وتحديد أولويات شواغل المساواة بين الجنسين في آليات المساءلة المتبادلة على الصعيد الوطني، عناصر حاسمة أيضا في تعزيز الحصول على نتائج إنمائية أفضل. وليس من باب المبالغة في هذا الصدد تأكيد أهمية وجود موارد مناسبة وبيئة مواتية يتاح فيها مجال كاف لمنظمات المجتمع المدني.